

Distr.: General
17 April 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 149 من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي في الفترة من 1 تموز/
يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 والميزانية المقترحة للقوة في الفترة
من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2019/2018	263 858 100 دولار
نفقات الفترة 2019/2018	259 766 300 دولار
الرصيد الحر للفترة 2019/2018	4 091 800 دولار
اعتمادات الفترة 2020/2019	260 177 000 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2020/2019 ^(أ)	253 949 800 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2020/2019	6 227 200 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2021/2020	270 747 800 دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2021/2020	(4 963 900 دولار)
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة 2021/2020	265 783 900 دولار

(أ) التقديرات في 31 كانون الثاني/يناير 2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي (القوة)، مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها برود خطية وردت في 15 نيسان/أبريل 2020. وترد تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/74/737)، ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المتصلة باستنتاجات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 في تقريرها ذي الصلة (A/74/806).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019

2 - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها 289/72 مبلغا إجماليه 263 858 100 دولار (صافيه 261 020 700 دولار) للإيفاء على القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه 259 766 300 دولار (صافيه 256 878 000 دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل 98,4 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه 4 091 800 دولار، 1,6 في المائة من المستوى العام للموارد المعتمدة للفترة.

3 - ويعكس الرصيد الحر البالغ 4 091 800 دولار الأثر المشترك لانخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية في بندي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (2 762 800 دولار، أو 1,8 في المائة) والتكاليف التشغيلية (2 661 800 دولار، أو 3,6 في المائة) وارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية في بند الموظفين المدنيين (1 332 800 دولار، أو 3,8 في المائة). وترد في الفرع ثالثا - باء من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة للفترة 2019/2018 (A/74/579) معلومات موجزة عن عمليات إعادة التوزيع (1 333 800 دولار، أو 0,5 في المائة) من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية، نتيجة لإعادة ترتيب أولويات الموارد.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

4 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت 200 099 300 دولار في 31 كانون الثاني/يناير 2020. وفي نهاية الفترة المالية، سيبلغ مجموع النفقات التقديرية 253 949 800 دولار، مما سيؤدي إلى رصيد حر يقدر بمبلغ 6 227 200 دولار.

5 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بتسوية المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات المقدمة حتى أيلول/سبتمبر 2019، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 26 685 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وسددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات لغاية أيلول/سبتمبر 2019، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 29 436 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، دفع حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020 مبلغ قدره 1 904 000 دولار لتسوية 72 مطالبة منذ

إنشاء القوة، وكانت هناك سبع حالات قيد التسوية. وتأمل اللجنة الاستشارية بأن تسوى المطالبات التي لم يبت فيها بعد على وجه السرعة.

6 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقررّة لتغطية تكاليف القوة منذ إنشائها قد بلغ، حتى 6 آذار/مارس 2020، مبلغا قدره 2 444 995 000 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه 2 337 132 000 دولار، ويتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره 107 863 000 دولار. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الرصيد النقدي المتاح للقوة بلغ 59 462 000 دولار في 2 آذار/مارس 2020، وهو مبلغ كاف لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره 41 518 000 دولار وكذلك لتغطية المبالغ المقرر تسديدها في المرحلة التالية لرد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

7 - أنشأ مجلس الأمن ولاية القوة في قراره 1990 (2011) ومددها آخر مرة، حتى 15 أيار/مايو 2020، في القرار 2497 (2019). ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم القوة للفترة 2020/2021 في الفقرات من 8 إلى 24 من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة لتلك الفترة (A/74/723).

باء - الاحتياجات من الموارد

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	النفقات				الفئة
	المبلغ	تقديرات التكاليف (2021/2020)	المبلغ المخصص (2020/2019)	النفقات (2019/2018)	
النسبة المئوية					
(4,2)	(5 833,4)	131 539,4	137 372,8	151 255,4	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
26,4	9 619,2	46 013,6	36 394,4	36 716,1	الموظفون المدنيون
7,9	6 785,0	93 194,8	86 409,8	71 794,8	التكاليف التشغيلية
4,1	10 570,8	270 747,8	260 177,0	259 766,3	إجمالي الاحتياجات

ملاحظة: ترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة 2020/2019 ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	الفرق
المراقبون العسكريون	225	225	—
أفراد الوحدات العسكرية	3 620	3 325	(295)
أفراد شرطة الأمم المتحدة	185	148	(37)
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	160	492	332

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

8 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2021/2020 مبلغا قدره 131 539 400 دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره 5 833 400 دولار، أو 4,2 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2020/2019. ويعكس النقصان التخفيضات في بندي الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة، ويعزى ذلك أساسا إلى التخفيضات في القوام المأذون به وفقا لقراري مجلس الأمن 2469 (2019) و 2497 (2019). وستقابل التخفيضات جزئيا بزيادات تعزى أساسا إلى ارتفاع تقديرات التكاليف المتعلقة ببديل الإقامة المقرر للبعثة المخصص للمراقبين العسكريين، بسبب التقاسم المتوقع لأماكن الإقامة، ونشر وحدتين إضافيتين من وحدات الشرطة المشكلة، تتألف كل منهما من حوالي 160 فردا، وفقا لقراري المجلس المذكورين أعلاه (المرجع نفسه، الفقرات 69-72).

9 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	الفرق
الوظائف			
الموظفون الدوليون	165	177	12
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	3	3	—
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	83	83	—
الوظائف المؤقتة ^(أ)	1	1	—
متطوعو الأمم المتحدة	34	39	5
المجموع	286	303	17

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

10 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة 2021/2020 مبلغاً قدره 46 013 600 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 9 619 200 دولار، أو 26,4 في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة 2020/2019. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تعزى إلى زيادة الاحتياجات في بند الموظفين الدوليين، مع زيادة قدرها 9 523 000 دولار، أو 31,6 في المائة، بسبب ما يلي: (أ) زيادة مضاعف تسوية مقر العمل في 1 كانون الثاني/يناير 2020 (44,6)، مقارنة بـ 30,5 في الفترة 2020/2019؛ و (ب) تطبيق معدل شغور أقل (8 في المائة، مقارنة بمعدل قدره 15 في المائة في الفترة 2020/2019)؛ و (ج) اقتراح إنشاء 11 وظيفة دولية (1 مد-2، و 8 ف-4، و 2 ف-3)؛ و (د) تطبيق نسبة مئوية أعلى للتكاليف العامة للموظفين (105,2 في المائة من صافي المرتبات للفترة 2021/2020، مقارنة بنسبة 98,2 في المائة في الفترة 2020/2019). وتعزى الزيادة أيضاً إلى زيادة الاحتياجات في بند متطوعي الأمم المتحدة، بزيادة قدرها 94 700 دولار، أو 5,1 في المائة، بسبب اقتراح إنشاء خمس وظائف مؤقتة (المرجع نفسه، الفقرتان 73 و 74).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

11 - يشير الأمين العام إلى أن الميزانية المقترحة للفترة 2021/2020 تغطي تكاليف 303 وظائف ثابتة ومؤقتة من وظائف المدنيين، بما في ذلك إنشاء 11 وظيفة دولية (1 مد-2، و 8 ف-4، و 2 ف-3)، ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (ف-3)، وخمس وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة، وتحويل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (ف-3) إلى وظيفة ثابتة، ونقل وظيفة دولية واحدة (من فئة الخدمة الميدانية)، وإعادة ندب وظيفة دولية واحدة (ف-3) (المرجع نفسه، الفقرات 31-36 و 43 و 45 و 49-53).

إنشاء الوظائف

12 - يشار في الميزانية المقترحة إلى أن الأمين العام يقترح، تمسحاً مع الفقرة 5 من قرار مجلس الأمن 2469 (2019) والفقرة 6 من القرار 2497 (2019)، إنشاء وظيفة مدنية لأمين البعثة من أجل: (أ) دعم تنفيذ الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي وللوصول إلى تسوية سياسية لوضع أبيي؛ (ب) مواصلة تيسير الاتصال والتفاعل بين الطرفين على نحو ينسجم مع الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة، بما في ذلك الاتفاق على إنشاء دائرة شرطة أبيي؛ (ج) العمل بصفة مركز التنسيق الرئيسي للتواصل المجتمعي في أبيي، مع كل من الزعماء التقليديين والهياكل الإدارية القائمة، ولتقديم الدعم للشركاء في المجال الإنساني وللاتحاد الأفريقي (المرجع نفسه، الفقرة 31).

13 - ويقترح الأمين العام أيضاً إنشاء الوظائف التالية في مكتب نائب رئيس البعثة: وظيفة واحدة لمساعد خاص (ف-4)، لدعم نائب رئيس البعثة؛ وثلاث وظائف لموظف للشؤون السياسية (ف-4)، واحدة في كل من الخرطوم وجوبا وأديس أبابا، لتقديم تحليل سياسي يتعلق بمركز العمل، والاتصال بالجهات المعنية صاحبة المصلحة، ومساعدة قيادة القوة حسب الحاجة؛ ووظيفتان لموظف للشؤون السياسية (ف-4)، في كل من موقعي الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كادقلي وقوك مشار لتعزيز قدرة المكتب وزيادة أنشطة التوعية في المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح؛ ووظيفتان لموظف للشؤون السياسية (ف-3)، مقرهما في أبيي، لمساعدة نائب رئيس البعثة في تحليل الجوانب السياسية للمعلومات المتصلة بالولاية في العواصم الثلاث ومقري قطاعي الآلية (المرجع نفسه، الفقرات 32-36).

- 14 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والأمانة العامة قد سبق أن أجريتا اتصالات مع حكومة السودان في مناسبات مختلفة بشأن تعيين نائب مدني لرئيس البعثة برتبة مد-2، وأن القوة ستواصل تلك المناقشات، وأنها ستبدأ، بمجرد قبول التعيين وتحديد مرشح مناسب، عملية الاستقدام للوظائف الأخرى المقترح إنشاؤها في مكتب نائب رئيس البعثة.
- 15 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن تعيين نائب مدني لرئيس البعثة لا يزال في مرحلة مبكرة من التشاور بين الأطراف المعنية. ولذلك ترى اللجنة أنه ينبغي للقوة أن تعطي الأولوية لهذه العملية وأن تعتمد نهجا تدريجيا للاستقدام فيما يتعلق بالملء اللاحق لملك الموظفين في مكتب نائب رئيس البعثة، من حيث عدد الوظائف المقترحة ورتبها على السواء.
- 16 - وفي هذا السياق، توصي اللجنة الاستشارية بإنشاء وظيفة المساعد الخاص (ف-4) في أبيي برتبة ف-3. وتوصي اللجنة أيضا بإنشاء وظيفة واحدة فقط من الوظائف المقترحتين لموظف للشؤون السياسية (ف-3) في أبيي في هذه المرحلة.
- 17 - وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بالاستقدام التدريجي لشغل الوظائف المقترحة الثلاث لموظف للشؤون السياسية (ف-4) في جوبا والخرطوم وأديس أبابا، وكذلك لشغل الوظائفتين لموظف للشؤون السياسية (ف-4) في كادقلي وقوك مشار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بتطبيق معدل شغور قدره 75 في المائة على هذه الوظائف الخمس الجديدة في الفترة 2021/2020.
- 18 - ويقترح الأمين العام أيضا إنشاء وظيفة لمسؤول عن إدارة المرافق (ف-4) في وحدة الهندسة. وسيقوم شاغل الوظيفة بتحليل أعمال تخطيط وتصميم وصيانة النظم والمرافق الرئيسية مثل مرافق المعيشة والمكاتب والهياكل ذات الصلة وتقديم المشورة بشأنها، والإشراف على المياه والصرف الصحي، والأنشطة البيئية، وإدارة المرافق (المرجع نفسه، الفقرة 51). ولئن كانت اللجنة الاستشارية تلاحظ الزيادة المقترحة في الموارد المخصصة للمرافق والبنى التحتية لدعم توسيع معسكرات الأفراد النظاميين (المرجع نفسه، الفقرة 76)، فهي تلاحظ أيضا أن وحدة الهندسة مزودة بالفعل بـ 35 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-4، و 3 ف-3، و 12 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و 14 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و 5 وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة). وترى اللجنة أن الملك الكامل الحالي لموظفي الوحدة ينبغي أن يكون قادرا على تلبية الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالمرافق والبنى التحتية. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على مقترح إنشاء وظيفة لمسؤول عن إدارة المرافق (ف-4).
- 19 - ويقترح أيضا إنشاء خمس وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين على النحو التالي: وظيفة واحدة لموظف للشؤون الجنسانية في مكتب رئيس الديوان، ووظيفة واحدة لموظف رعاية الموظفين في وحدة الموارد البشرية، ووظيفتان لموظف عمليات جوية، يكون مقارهما في أبيي وقوك مشار، ووظيفة واحدة لموظف معني بالتقيد بالمعايير التقنية في الوحدة الجوية. وإذا تأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها النداء المتكرر الذي وجهته الجمعية العامة لتحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية (انظر القرارات 296/59 و 276/61 و 289/65، وكذلك القرار 286/70، الفقرة 20)، فهي توصي بإنشاء الوظيفة المقترحة لموظف الشؤون الجنسانية (من متطوعي الأمم المتحدة) في مكتب رئيس الديوان والوظيفتين المقترحتين لموظف عمليات جوية (من متطوعي الأمم المتحدة)، اللتين سيكون مقارهما في أبيي وقوك مشار، وذلك كوظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية.

تحويل وظائف

- 20 - يقترح الأمين العام تحويل وظيفة مؤقتة واحدة لمهندس (ف-3)، ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، إلى وظيفة ثابتة بنفس الرتبة. وسيشرف شاغل الوظيفة على مشاريع تنقل القوات داخل مربع أبيي، لتتفرغ بقية الموارد الهندسية للإشراف على مشاريع التشييد في مواقع أخرى (المرجع نفسه، الفقرة 50). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه منذ إنشاء وظيفة المساعدة المؤقتة العامة تلك، واجهت البعثة صعوبات كبيرة في تحديد المرشحين المناسبين ذوي المؤهلات العالية بسبب الطابع المؤقت للوظيفة.
- 21 - واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن تحويل وظيفة مهندس في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة في موقع واحد سيؤدي إلى تفرغ الموارد الهندسية للإشراف على مشاريع التشييد في مواقع أخرى. واللجنة غير مقتنعة أيضاً بأن الطابع المؤقت لمصدر تمويل وظيفة مؤقتة يحول دون استخدام مرشحين مؤهلين. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على مقترح تحويل وظيفة مهندس (ف-3) في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة.

معدلات الشغور

- 22 - يتضمن الجدول الوارد أدناه موجزا لمعدلات الشغور للموظفين المدنيين في الفترتين 2019/2018 و 2020/2019، إضافة إلى معدلات الشغور المقترحة للفترة 2021/2020 وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الميزانية المقترحة أن المعلومات المتعلقة بعوامل الشغور المطبقة في تقديرات التكاليف للفترة 2021/2020 لا تزال تتضمن لغة مشتركة فيما يتعلق بمعظم عمليات حفظ السلام، بدلا من تقديم تفسيرات مفصلة للمعدلات المحددة المطبقة على كل فئة من فئات الموظفين المدنيين في القوة. وعلى وجه الخصوص، تلاحظ اللجنة عدم وجود تبرير لتطبيق معدلات تختلف عن معدلات الشغور الفعلية خلال الفترة الحالية.

المعدلات المتوسطة					
المعدلات الفعلية 31 كانون الثاني/كانون الثاني المقترحة للفترة					
الفئة	2019/2018	2020/2019	يناير 2020	يناير 2020	2021/2020
الموظفون المدنيون					
الموظفون الدوليون	11,3	15,0	9,1	8,5	8,0
الموظفون الوطنيون					
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	10,8	12,0	9,6	9,6	10,0
متطوعو الأمم المتحدة	0,0	3,0	5,9	14,7	3,0
الوظائف المؤقتة					
الموظفون الدوليون	100,0	15,0	100,0	100,0	10,0

- 23 - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية،

ينبغي تقديم تبرير واضح بصورة منهجية في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (انظر أيضا A/73/755/Add.11، الفقرة 19).

الوظائف الشاغرة

24 - أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه في 20 آذار/مارس 2020، كانت خمس وظائف (1 قائد قوة (أمين عام مساعد) و 4 مساعدين (من فئة الخدمات العامة الوطنية)) لا تزال شاغرة لأكثر من سنتين. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضا بأن وظيفة رئيس البعثة/قائد القوة بالنيابة يشغلها حاليا موظف برتبة مد-2 يتلقى بدل وظيفة خاص. وأبلغت اللجنة كذلك، بناء على استفسارها، بأنه جرى نشر إعلانات عن وظائف المساعدين الشاغرة الأربع، ومن المقرر إجراء مقابلات مع المرشحين لثلاث منها في نيسان/أبريل 2020.

25 - وتعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها إزاء طول فترة شغور منصب قائد القوة. وتشير اللجنة إلى طلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها بشأن ميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (A/71/836، الفقرة 108).

26 - وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أنه ينبغي تقديم مقترح إما بالإبقاء على الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، مع إعادة تبريرها بالكامل، أو بإلغائها (انظر أيضا A/73/755/Add.11، الفقرة 19، و A/69/839، الفقرة 67، وقرار الجمعية العامة 264/66). وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام لم يُعد تبرير وظائف المساعدين الأربع المذكورة أعلاه التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بإلغاء تلك الوظائف الأربع.

27 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 16 إلى 19 و 21 و 26 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين. وينبغي تبعا لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

3 - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المعتمدة للفترة 2020/2019 المقترحة للفترة 2021/2020 الفرق			
التكاليف التشغيلية	86 409 800	93 194 800	6 785 000

28 - تعكس الزيادة المقترحة البالغة 6 785 000 دولار، أو 7,9 في المائة، للفترة 2021/2020 في التكاليف التشغيلية زيادة في الاحتياجات في بندي المرافق والبنى التحتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات في بنود العمليات الجوية، والنقل البري، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (A/74/723، الفقرات 76-80).

المرافق والبنى التحتية

29 - تعزى الزيادة المقترحة في بند المرافق والبنى التحتية البالغة 7 939 300 دولار، أو 25,3 في المائة، أساساً إلى ما يلي: (أ) تشييد إنشاءات جاهزة لأفراد وحدات الشرطة المشكلة وتعديل وتجديد وصيانة المواقع الحالية غير المكتملة والقديمة (200 4 497 دولار)؛ و (ب) اقتناء مرافق جاهزة (1 022 100 دولار)؛ و (ج) اقتناء مولدات ومعدات كهربائية (508 100 دولار)؛ و (د) اقتناء معدات لمعالجة المياه وتوزيع الوقود (628 300 دولار)؛ و (هـ) مخصصات للخدمات الأمنية، كانت مشمولة في السابق تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 020 000 دولار). وستقابل الزيادات جزئياً بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بقطع الغيار واللوازم.

30 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن القوة الأمنية المؤقتة لأببي ما فتنت تواجه صعوبات في تنفيذ مشاريع التشييد والصيانة على النحو المقرر. وترى اللجنة أنه لن يكون من الواقعي افتراض أن تنفيذ النطاق الكامل لمشاريع التشييد المقررة للفترة 2021/2020 سيسير على النحو المقرر. ولذلك، ترى اللجنة أن المستوى المقترح للاحتياجات للفترة 2021/2020 غير مبرر بالكامل وتوصي بتخفيض بنسبة 50 في المائة، أو 3 969 650 دولاراً، في الزيادة المقترحة في الموارد المتعلقة بالمرافق والبنى التحتية (انظر أيضاً A/73/755/Add.11، الفقرة 29).

31 - وفيما يتعلق باقتناء مولدات كهربائية جديدة، يشير الأمين العام إلى أن هذا الاقتناء سيسهم في تخفيض استهلاك الوقود، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة قدرها 36 700 دولار (A/74/723، الفقرة 55). وتشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن القوة تعترم، في الفترة 2021/2020، اقتناء معدات أخرى للإدارة البيئية واستخدام وتوليد الطاقة، بما في ذلك نظم تعمل بالطاقة الشمسية، ولكنها لا تحدد أي مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى استعراض المعلومات الإضافية المتعلقة بالمشاريع البيئية، بما في ذلك تكاليفها وقدرتها والمكاسب المتوقعة الناتجة عن زيادة الكفاءة، في التقرير المقبل عن ميزانية القوة.

السفر الرسمي

32 - تشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الموارد المقترحة فيما يتعلق بالسفر الرسمي لأغراض التدريب في الفترة 2021/2020 تبلغ 326 200 دولار، مما يعكس زيادة قدرها 20 000 دولار، أو 6,5 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2020/2019. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للقوة أن تزيد من جهودها في الاعتماد على تكنولوجيا التدريب عن بعد، بما في ذلك التداول بالفيديو. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بتخفيض ميزانية السفر الرسمي لأغراض التدريب بنسبة 20 في المائة، أو 65 240 دولاراً.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

33 - تعزى الزيادة المقترحة في بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات البالغة 511 100 دولار، أو 5,7 في المائة، أساساً إلى الاقتناء المقرر للمعدات، بما في ذلك لدعم أفراد الشرطة المشكلة الإضافيين الذين سينشرون خلال الفترة. وتشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه لم ينفق في الفترة الحالية حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020 سوى مبلغ 332 600 دولار من المبلغ المخصص البالغ

1 039 900 دولار لمعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبالنظر إلى هذا النقص في استخدام الموارد، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 10 في المائة، أو 51 110 دولار، في الزيادة المقترحة في الموارد المخصصة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

34 - تبلغ الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية في الفترة 2021/2020 مبلغاً قدره 461 900 دولار. وتبين المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية نقصاً في الإنفاق قدره 265 200 دولار في بند الميزانية المذكور في الفترة 2019/2018. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالفترة الحالية، لم يكن قد أنفق أي من الاحتياجات البالغة 31 500 دولار المتعلقة بالخدمات الاستشارية حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020. وفي ضوء هذه العناصر، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 15 في المائة، أو 69 285 دولاراً، في الموارد المقترحة المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية.

35 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات 27 و 30 إلى 34 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

خامساً - الاستنتاج

36 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/74/579). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 4 091 800 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة 3 277 900 دولار للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019.

37 - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/74/723). وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 4 963 900 دولار، من 270 747 800 دولار إلى 265 783 900 دولار. وبناءً على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً قدره 265 783 900 دولار للإنفاق على القوة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.